

## موسكو تنشط اتصالاتها على هامش «أستانا 8» يوم أول بلا إنجازات



التقى د.ج. ميستورا وزير الدفاع والخارجية الروسيين في موسكو (أ. ف. ب.)

ينتظر أن يحضر المبعوث الأممي إلى العاصمة الكازاخية للمشاركة في اجتماعات الجولة الجارية، قادماً من موسكو، فيما تعمل الأخيرة على تهيئة الأجواء لدفع مسار مؤتمر «الحوار الوطني» المقرر عقده في سوتشي

انطلقت اجتماعات اليوم الأول لجولة محادثات أستانا الثامنة، عبر لقاءات ثنائية اقتصر صيغتها على التشاور. وبينما التقى الوفد الحكومي وفدي روسيا وإيران، اجتمع الوفد المعارض بممثلي الأمم المتحدة الحاضرين في العاصمة الكازاخية. وبدأ لافتاً أمس ضعف التمثيل الأميركي في هذه الجولة، إذ اكتفت وزارة الخارجية بإرسال وفد



بحث بوتين الملف السوري مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز



يرأسه أحد خبراءها، أحمد شمّا، على خلاف حضورها خلال الاجتماعات الماضية. وبينما غاب المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا، عن اجتماعات اليوم الأول، أعلن من موسكو، عقب لقائه وزير الخارجية سيرغي لافروف، أنه سيكون اليوم من الحاضرين. وبرغم تحفظ الأمم المتحدة على بعض النقاط الخاصة

باجتماعات أستانا، فهي تعول على تعزيز مسار «تخفيف التصعيد» ودفع ملف المعتقلين والمختطفين، لاستثمار ذلك في محادثات جنيف. وتعمل موسكو بجهد على ضمان مشاركة الأمم المتحدة في المؤتمر المرتقب عقده في مدينة سوتشي، كما حصل خلال اجتماعات أستانا الأولى. وتريد تكريس هذه الجولة وما بعدها من لقاءات، للتوافق على أبرز تفاصيل المؤتمر. وبدأ هذا التوجه وإضحاً في حديث مبعوث الرئيس الروسي، ورئيس وفد بلاده إلى اجتماعات أستانا، الكسندر لافرينتيف، الذي قال إن كلاً من روسيا وإيران وتركيا ستفاهم، اليوم، على موعد انعقاد مؤتمر «الحوار الوطني»، على أن تعمل على وضع القائمة النهائية للمشاركين فيه، خلال أسبوعين، معرباً عن أمل بلاده في مشاركة ممثلين عن الأمم المتحدة. ولفت لافرينتيف إلى أنه سيتم «عقد» اجتماع تحضيري للدول الضامنة عشية انعقاد المؤتمر في سوتشي... ويمكن أن تستضيفه أستانا أو أي مدينة». وأشار إلى أن العمل جار على إعداد وثيقة خاصة بمجموعة العمل المعنية بملف المعتقلين والمختطفين، مضيفاً أن تشكيلها بأسرع وقت «بعد ضرورة... باعتبارها تتعلق بتعزيز إجراءات الثقة بين الطرفين».

ولم يفوت المبعوث الروسي الفرصة، من منبر محادثات أستانا، لانتقاد الوجود العسكري الأميركي في سوريا، موضحاً أن «الأسباب التي تطرحها الولايات المتحدة للإبقاء على قواتها... لا أساس لها، بما فيها ذريعة حماية مخيم للنازحين في منطقة التنف». وأعرب عن امتنان بلاده للمساهمة الأميركية في الحرب ضد «داعش»، لكنه أشار إلى أن «تلك

المهمة أنجزت بالفعل». وبعدها جرى الحديث خلال جولات سابقة عن نيّة لتوسيع قائمة الدول المراقبة في أستانا، وخاصة بعد طلب العراق الرسمي من موسكو، بدا لافتاً أمس، ما نقلته وكالة «الأناضول» عن مصدر روسي مقرب من الاجتماعات، إذ قال إن الدول الضامنة قررت عدم توسيع قائمة المشاركين، للوقت الحالي.

وبينما لم يعلّق الوفد الحكومي على مجريات الاجتماعات في أستانا، دعا الوفد المعارض في بيان وزعه على الصحافيين، روسيا إلى «الضغط على النظام» من أجل التوصل إلى «تسوية سياسية». وأضاف أن «الهدف من المشاركة هو إطلاق سراح المعتقلين، إضافة إلى تثبيت وقف إطلاق النار وخاصة في مناطق خفض التصعيد، ورفع الحصار عن

كل المدن والبلدات المحاصرة، وإيصال المساعدات إلى المحتاجين». ومن المقرر أن تنتهي أعمال المؤتمر اليوم، بجلسة ختامية رئيسية رسمية تشارك فيها الوفود جميعها. وفي لقاء هو الثاني من نوعه خلال أشهر قليلة، التقى المبعوث الأممي في موسكو، وزير الدفاع الروسيين. ومع إعلان التوجه إلى أستانا، قال في مؤتمر صحافي،

## المصالحة الفلسطينية في أنفاسها الأخيرة؟

### تقرير

علمت «الأخبار» أن حركة «حماس» قرّرت عبر وزارة المال في غزة، التابعة للحكومة السابقة، التوقف عن عن توريد إيرادات وزارات القطاع وخدماتها لحساب حكومة «الوفاق الوطني» في رام الله، وباشترت في إيداعها في بنكي «الوفاق الوطني» و«الإنتاج» الموكلين منها صرف رواتب (سلف مالية) لموظفي غزة، كما عادت إلى تحصيل ضرائب معابر القطاع مباشرة، وخاصة من التجار على معبر «كرم أبو سالم».

وتقول المصادر إن هذا القرار جاء بعدما رفضت رام الله صرف أي موازنات للوزارات في غزة، مع أنها تسلمت إيرادات شهر تشرين الثاني الماضي، كما أنها ترفض صرف أي سلف مالية للموظفين الذين كان آخر ما تلقوه أقل من نصف راتب عن تشرين الأول الماضي. وأضافت المصادر نفسها أن «الوفاق أبلغت بعض الفصائل أنه لا يمكن صرف سلف مالية للموظفين قبل الانتهاء من عملية دمجهم في شهر شباط المقبل... هذا خلاف لما تم الاتفاق عليه في القاهرة، كما أبلغتهم الحكومة أنها لن تدرج أسماء الموظفين في السلك المالي للسلطة».

ووفق معلومات سابقة، طلب رئيس السلطة محمود عباس، في زيارته الأخيرة للدوحة، من الأمير القطري تميم بن حمد، المساهمة في تمويل رواتب غزة عبر صندوق مالي منفصل عن السلطة، وأنه لا يستطيع الآن صرف رواتب

للموظفين الذين عينتهم «حماس» بسبب «عدم وجود موازنات». وبينما أبدى تميم استعداده لدعم موازنات السلطة، شريطة أن تحل الحكومة أزمة الموظفين بصفتها المسؤولة عن حلها، رفض عباس ذلك. ولا تزال حركة «فتح» تصر في اتصالاتها مع «حماس» على أنه رغم بدء ضخ الإيرادات والضرائب من غزة بصورة جزئية الشهر الماضي إلى خزينة السلطة، فإن الأخيرة تتخوف من أن تبادر إسرائيل إلى وقف أموال الضرائب عن السلطة في حال صرفها رواتب لموظفي غزة. وفيما تحدثت «حماس» مع جهة أوروبية للتأكد من المعلومة، نفت إسرائيل ذلك وأخبرت الوسيط الدولي أن أي «اتفاق بين الحركتين بوساطة مصرية سيكون مقبولاً لديها ضمن الشروط المعلنة».

وإلى جانب أزمة الرواتب، كشف قائد «حماس» في غزة، يحيى السنوار، أن «مشروع المصالحة الوطني بين الحركتين ينهار»، مضيفاً أن «من يرى غير ذلك فهو أعمى... ندعو الجميع إلى التدخل لإنقاذ المصالحة». وقال خلال لقاء شبابي حضره ممثلون من مؤسسات المجتمع المدني في غزة، أول من أمس، إن «مفهوم المصالحة عند البعض (تحول) إلى إنهاء المقاومة وتسليم السلاح والانفاق»، لكنه شدّد على أن «حماس لن تعود إلى حكم القطاع أو إدارته، ولن تكون طرفاً في الانقسام بعد الآن... قرار حماس في هذا الشأن استراتيجي ولا

عودة عنه وستنسحب من المشهد نهائياً». وعن أزمة الجباية المالية، قال: «سُلمت الجباية على المعابر بالكامل، لكن الجباية داخل البلد لم تسلم لأن وكيل وزارة المال في رام الله رفض تسلمها بحجة وجود مرسوم للرئيس محمود عباس يعفي المواطنين في غزة من أي جباية داخلية... هناك اتصالات بين وزارة المال في رام الله وغزة، ونأمل أن يتسلم الموظفون الرواتب، وتتسلم مالية رام الله كامل الجباية». وأضاف السنوار: «الانقسام أضر حماس كحركة مقاومة. وأضّر بنا كشعب ومشروع تحرري أبلغ الضرر... الحركة قدمت التسهيلات والتنازلات كافة وهي مستعدة للمضي في هذا الطريق حتى النهاية، (لكن) نخشى أنه في حال فشل المصالحة الحالية أن يتم تكريس الانقسام لسنوات عدة (وخاصة

دعا قائد «حماس» في غزة إيهام القدس والضفة إلى جمعة غضب (الاناضول)



أن استمرار الأوضاع كما هي عليه ستكون لها نتائج كارثية».

وبشأن الهيئة الشعبية الجارية، قال: «ما ينتظر قضيتنا خطير جداً، وما يجري الحديث عنه عبر وسائل الإعلام نقطة في بحر من المخاطر»، طالباً من «أهالي القدس والضفة والفلسطينيين في كل مكان أن يهبوا غداً الجمعة (اليوم) ليكون يوماً أحمر دامياً على الإحتلال». وتابع: «ما قام به (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب بإعلانه المشؤوم حول القدس يتطلب الإسراع في خطوات المصالحة وإنهاء هذا الفصل المأسوي في تاريخ شعبنا وبشكل فرصة حقيقية لتجاوز الضغوط كافة».

وعن التظاهرات في غزة، نقل أحد المشاركين ردّ السنوار عن سؤال يتعلق بغياب «قوة عسكرية للدفاع عن الشباب على الحدود»، بالقول إن هذا الطلب «سيحول إلى القائد العام لكتائب القسام أبو خالد الضيف ليترجم على أرض الواقع... كل قنص يضرب رصاصة على أحد من الشباب، ستضرب رصاصة في رأسه». إلى ذلك، قالت مصادر فلسطينية في «حماس»، إن «هناك تفكيراً لدى جهات مختلفة لتشكيل حكومة إنقاذ وطني في حال تعثر المصالحة... ستنتظر هذه الأطراف حتى شباط المقبل، وهو آخر موعد لدمج موظفي غزة في وزارات السلطة، وفي حال عدم تنفيذ ذلك، فإن الخيار الأقرب هو تشكيل حكومة إنقاذ».